

انعكاسات الدور الحكومي على بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري

الأستاذة: فاطمة الزهراء عراب

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع بيئة الأعمال في الجزائر وأهم العقبات التي واجهت وما زالت تواجه جذب وتشجيع الاستثمارات في الجزائر وتأثيرها بالتالي على تنافسية الاقتصاد الجزائرية، وذلك من خلال تقييم الدور الحكومي في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، حيث أنه كلما نجحت الحكومات في خلق بيئة أعمال مواتية مقارنة بالدول الأخرى كلما ساهم هذا في تعزيز قدراتها التنافسية. واستخلصنا من البحث أن تأخر الجزائر في إجراء تغييرات تشريعية في مجال تحديث الأنظمة الضريبية، وتحرير الاقتصاد، وإصلاحات أخرى في قطاعات المال والمصارف والتأمين، والتوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، أدى إلى تدهور مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر، مما أدى إلى ضعف الاستثمار الخاص والأجنبي، وبالتالي ضعف الصادرات غير النفطية، كل ذلك كان له الأثر الكبير على تراجع تنافسية الجزائر العالمية. لنخلص في النهاية إلى ضرورة التحرك الجدي من قبل الجزائر نحو الإصلاح الحقيقي للقضاء على أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاح: التنافسية، مؤشرات التنافسية، مؤشر العالمي للتنافسية، الاقتصاد الجزائري...

Résumé :

Cette étude vise à identifier la véritable image de la réalité de l'environnement des affaires en Algérie et les principaux obstacles rencontrés, et continue à faire face à attirer et encourager les investissements en Algérie et par conséquent affecter la compétitivité de l'économie algérienne, et à travers l'évaluation du rôle du gouvernement dans la création d'un environnement propice aux affaires et de soutien de la capacité des activités concurrentielles productivité et le service, où que chaque fois que les gouvernements doivent créer un environnement propice aux affaires par rapport à d'autres pays chaque fois que cela a contribué à renforcer leur compétitivité. moins qu'il extrait de la recherche que le retard dans les changements législatifs dans la modernisation des systèmes fiscaux, et la libéralisation de l'économie de l'Algérie, et d'autres réformes dans les secteurs de la finance, la banque et l'assurance, et la tendance à l'ouverture et l'intégration dans l'économie mondiale, a conduit à une détérioration du climat d'investissement et l'environnement des affaires en Algérie, ce

qui conduit à des investissements privés et étrangers faible, et donc la faiblesse des exportations non pétrolières, tout cela a eu un impact significatif sur le déclin de la compétitivité de l'économie algérienne, de conclure à la fin la nécessité d'agir au sérieux par l'Algérie vers une véritable réforme pour éliminer les problèmes les plus importants auxquels fait face l'économie algérienne.

Mots clés : compétitivité, le indicateurs de compétitivité, Global Competitiveness Index ; l'économie algérienne.

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم واشتداد المنافسة، يعتبر تعزيز القدرة التنافسية من أهم الأولويات المتبعة في استراتيجيات التنمية، ويرتبط مفهوم التنافسية ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال المواتية التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى القومي.

ولذلك يجب على الحكومات أن تأخذ دورا لمواكبة الأحداث والاستفادة منها لزيادة قدراتها التنافسية، إلا أنه في ظل التحرير الاقتصادي أخذ هذا الدور أشكال غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية، تحول هذا الدور إلى المساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية.

ويتشكل الدور الحكومي الداعم للتنافسية في توفير بيئات للأعمال المواتية من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية: السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، سياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية، وأساليب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وسياسات تحديث البنية الأساسية المادية، تحديث الجهاز الإداري الحكومي وسياسات نشر وتداول المعلومات.

هذا وللمحد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الخارجية وتحقيق الأهداف المرسومة في منوال التنمية كثفت الجزائر جهودها أكثر من أي وقت مضى لتعزيز الموقع التنافسي وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية العالمية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات والقيام بإجراءات تحفيزية وهيكلية بهدف تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الإنمائية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على بيئة الأعمال في بلادنا.

وتحديدا تهدف الورقة الحالية إلى الإجابة على السؤال التالي:

"إلى أي مدى استطاعت الحكومة الجزائرية توفير بيئة أعمال داعمة ومحفزة لقدراتها التنافسية الدولية؟"

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف نقسم الدراسة للمحاور التالية:

✓ أولاً: الإطار المفاهيمي للتنافسية وبيئة الأعمال والدور الحكومي الداعم لهما .

✓ ثانياً: تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

✓ ثالثاً: السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال و دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري .

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنافسية وبيئة الأعمال و الدور الحكومي الداعم لهما:

في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من الحكومات إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في الاقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على تهيئة بيئة الأعمال المناسبة لذلك.

1- التنافسية:

لقد أصبحت التنافسية في وقتنا المعاصر أمراً ضرورياً يجب على الحكومات الاهتمام به، فأصبح لها هيئات وإدارات و التي بدورها تمتلك سياسات و إستراتيجيات و مؤشرات، و أصبح تأثيرها واضح على المؤسسات التي تحتاج إلى النمو، كما تؤثر على الحكومات التي ترغب في رفع مستويات معيشة أفرادها و وضع إطار يساعد مؤسساتها لاكتساب قدرات تنافسية تؤهلها للمنافسة العالمية.

1-1 مفهوم التنافسية:

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب، ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعولمة وغيرها. ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية وأصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعي.

ويتميز مفهوم التنافسية بالحدثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة وارتبط ظهور مفهوم التنافسية بأمرين هما:

الأمر الأول: أن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي تصاحب مع ظهور العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1981 – 1987 وزيادة المديونية لها خاصة مع اليابان¹

الأمر الثاني : حيث ظهر الاهتمام مجدداً بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وظهور سمات وتداعيات عديدة له، والتي كان من أبرزها ظهور ما سمي بظاهرة " العولمة GLOBALIZATION" والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق².

و الوصول إلى تعريف دقيق للتنافسية الدولية يواجه العديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار.

ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية، وخلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وفي التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية، أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على

رفع مستويات معيشة أفرادها، ولعل هذا ما حدا بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE الإشارة بأنه هناك حاجة ماسة إلى وضع تعريف ومفهوم واضح للتنافسية³.

وفي هذا الخصوص اهتمت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بإعطاء تعريفات شاملة للتنافسية:

فقد عرف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"⁴.

وعرف المجلس الأوروبي ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي. وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص المجالات السياسية الاقتصادية"⁵.

و المنتدى الاقتصادي العالمي "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"⁶.

أما المعهد الدولي للتنمية الإدارية فيعرف التنافسية على أنها مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"⁷.

وتعرف OCDE أيضا التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاخمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية.

تركز بعض التعاريف السابقة أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عددا من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه والقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، في الوقت ذاته والقدرة على توفير مداخيل مستدامة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

ورغم الاختلاف إلا أن أغلب التعاريف المستعرضة آنفا تشترك في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك فإننا نحاول إعطاء تعريف للتنافسية يتلخص

فيان"التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي.

2-1 مؤشرات قياس التنافسية:

تقاس تنافسية الدولة بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتختلف مؤشرات تحديد موقع الدول على سلم الترتيب العالمي للتنافسية، حسب المفهوم المعتمد من قبل الجهة التي أوجدت هذه المؤشرات، ويمكن توضيح أهم مؤشرات قياس التنافسية على الصعيد الدولي فيما يلي:

1-2-1 مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF): يتألف المؤشر الكلي للتنافسية من اثني عشر مؤشراً رئيساً تنطوي تحته ثلاثة مقاطع رئيسة، هي⁸:

*المتطلبات الأساسية:وتضم أداء المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي.

*معززات الكفاءة: وتضم التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة أسواق العمل، وكفاءة الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم الأسواق.

*عوامل تطور الإبداع والابتكار: ويضم مدى تطور بيئة الأعمال، والابتكار.

وقد تم هذا التقسيم للمؤشرات حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي للبلد، إذ يتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيف البلد، وتعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى (المتطلبات الأساسية) إذا كان البلد من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن من خفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع.

ويضم هذا المؤشر كلا من العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية، وهو يعتمد على بيانات ومؤشرات لمصادر معتمدة، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما يعتمد على نتائج البحوث الخاصة باستطلاع آراء المديرين، وتعكس نظرة مجتمع الأعمال للنواحي المختلفة لمناخ الأعمال.

الجدول رقم: (1) النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان

مجموعات المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الإبداع والابتكار
المتطلبات الأساسية%	60	40	20
معززات الكفاءة%	35	50	50

عوامل تطور الإبداع%	5	10	30
---------------------	---	----	----

المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، 2007، ص 29

يتضح من الجدول رقم (1) انخفاض تثقيل مقطع المتطلبات الأساسية كلما زاد تطور الدولة وزاد اعتمادها على التكنولوجيا، وبالعكس بالنسبة لمقطع معززات الكفاءة فكلما زاد اعتماد الدولة على الابتكار زاد التثقيل، ونفس الشيء وبصورة أوضح فيما يتعلق بمقطع عوامل تطور الإبداع

2-2-1 مؤشرات المعهد الدولي للتنمية والإدارة: قام المعهد بتصنيف مؤشرات التنافسية إلى أربع مجموعات رئيسية وهي⁹:

- ✓ الأداء الاقتصادي: ويضم الاقتصاد المحلي، والعمالة، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والأسعار.
- ✓ الفعالية الحكومية: ويضم التمويل العام، والسياسات المالية، والإطار المؤسسي، وتشريعات الأعمال، والإطار الاجتماعي.
- ✓ كفاءة قطاع الأعمال: ويضم الإنتاجية والكفاءة، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم.
- ✓ البنية التحتية: وتضم البنية الأساسية، و البنية الثقافية، و البنية العلمية، و الصحة و البيئة، و التربية و التعليم.

3-2-1 مؤشرات المعهد العربي للتخطيط بالكويت: يميز المعهد بين نوعين من مؤشرات التنافسية هما¹⁰:

*مؤشرات التنافسية الجارية: وتتعلق بالأداء التنافسي على المدى القصير، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية: ديناميكية الأسواق والتخصص، والإنتاجية والفعالية، وأداء الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال والجاذبية، وهذا الأخير يتضمن المؤشرات التالية: البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، و الحاكمية وفعالية المؤسسات، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشرات التنافسية الكامنة: وتتعلق بالقدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية: نوعية البنية التحتية، والتكنولوجيا، ورأس المال البشري.

وعلى الرغم من كثرة التقارير العالمية التي تتضمن العديد من المؤشرات لقياس التنافسية، إلا أنه يعاب عليها، أنها لا تضم الكثير من الدول النامية، إلى جانب أن أساليب ترجيح المؤشرات قد يشوبه بعض التحيز، خاصة بالنسبة للمؤشرات المستقاة من بيانات قوائم الاستبيان والمتضمنة آراء المديرين التنفيذيين في أداء الاقتصاد.

2- بيئة الأعمال:

تعرف اقتصاديات العالم المزيد من تحرير التجارة والاستثمار، تسارع التطور التكنولوجي وقوانين و أنظمة عالمية جديدة، قيام وانتشار نظم الإنتاج والشبكات العالمية المتكاملة في ظل تغير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ومع هذا الانفتاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي

وتغيير دور الدولة لصالح القطاع الخاص، وحتى تستطيع الدول جذب رؤوس الأموال الخاصة التي هي في أمس الحاجة إليها كان عليها أن تحدد وتوفر ما يحفز هذه الاستثمارات على الانسياب إليها، وأيضا التعرف على ما يعوق ويعرقل انسيابها وبالتالي العمل على إزالة هذه العوائق أو التخفيف من حدتها، وبالتالي توفير مناخ استثماري يساعد على تنشيط هذا النوع من الاستثمارات.

2-1 مفهوم بيئة الأعمال:

إن نجاح أي دولة في جذب الاستثمارات الخاصة ، يتوقف على عدة عوامل، بعضه ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، والبعض الآخر غير ملموس مثل المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات.

وبقدر تعلق الأمر بمفهوم ببيئة الأعمال، فهذا المفهوم يتجاوز البحث في النواحي الاستراتيجية للموارد المادية والبشرية ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية، كمستوى المهارات والكفاءات التكتيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعنى، فالعالم أصبح عالمًا مفتوحًا، والمستثمر أينما كان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان محدد، وإنما أمامه العالم بأكمله للاختيار. ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب للاستثمار في حين يكون بلد آخر طارد للاستثمار.

ويعرف تقرير التنمية في العالم 2005 الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه مجموع العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة.

ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات متعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار¹¹.

وبناء على كل ما تقدم يتضح أن مفهوم بيئة الأعمال، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، الأهمية النسبية للقطاعين العام

والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية¹².

3- الدور الحكومي الداعم للتنافسية:

يتشكل الدور الحكومي الداعم للتنافسية في توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال السياسات - والممارسات - الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية: السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، سياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، وأساليب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وسياسات تحديث البنية الأساسية المادية، تحديث الجهاز الإداري الحكومي، وسياسات نشر وتداول المعلومات.

هذا وتنافس الحكومات فيما بينها في توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها التنافسية والتي تمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادية مطردة.

1-3 الإطار النظري للدور الحكومي:

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية، إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية.

ويمكن أيضا مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون أما معيقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، جزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.

هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي¹³:

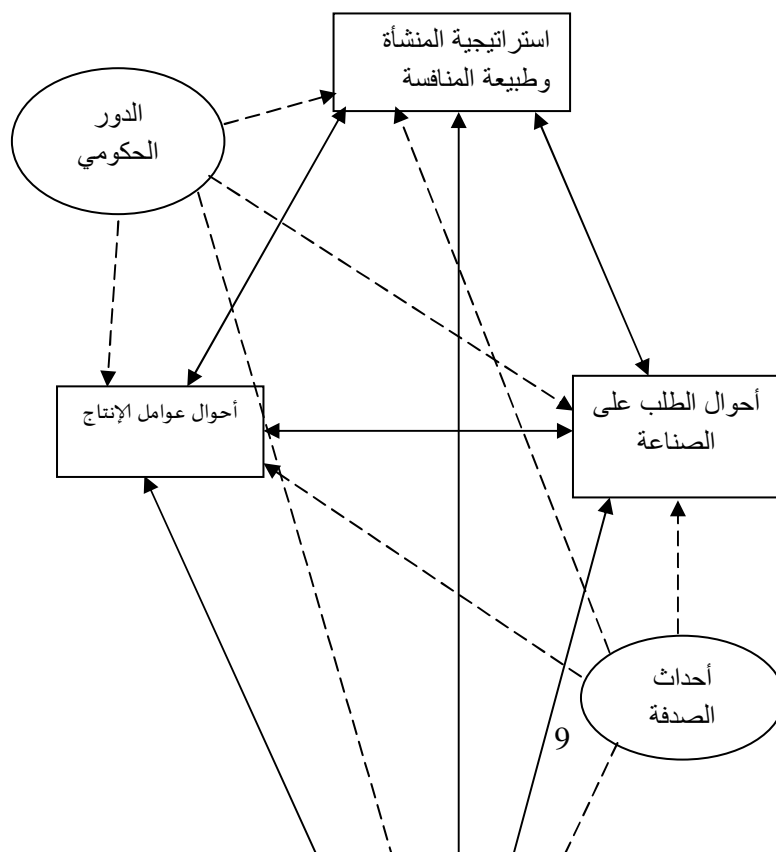
- ✓ محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.
- ✓ محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددين التاليين: دور الصدفة أو الحظ، و دور الحكومة و سياساتها المختلفة.

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطرودة، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائه الهامة.

وعندما تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها فعلى سبيل المثال فان الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الحكومة في خلق وتنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقي المحددات.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، وذلك كما يتضح من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 1: دور الحكومة الداعم للتنافسية حسب بورتر



Source: M.PORTER, the competitive advantage of nations, the free press, London, 1990, p71.

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات اتجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك فإن الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضا فإن الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملا مساعدا في التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق أثارا إيجابية أو سلبية.

2-3 تنافسية الحكومات

في إطار مناقشة بيئات الأعمال، طرحت قضية هامة في أدبيات التنافسية، وهي تتعلق بقضية " تنافسية الحكومات على نفس النحو الذي تمارسه المنشآت."

فالاقتصادي الأمريكي بول كروجرمان اعترض على فكرة أن الحكومات تتنافس مثلما تفعل المنشآت، ففي حالة عدم قدرة المنشأة على تحسين أدائها، فأنها سوف تخرج من السوق، ولكن الحكومات - على خلاف المنشآت - تتنافس فيما يتعلق بالمنازل والسيادة والقوى السياسية والعسكرية، ولكن لا يوجد حد فاصل معرف بشكل جيد لمفهوم تنافسية الحكومات، ومن ثمة يصبح مفهوم التنافسية بالنسبة للحكومات مفهوما مضللا.¹⁴

إلا أن الاقتصادي الأمريكي " جيفري ساكس" يرى أن التنافسية تشير إلى قدرة المؤسسات الاقتصادية للدولة وسياساتها على تحقيق النمو في ضوء الهيكل الكلي للاقتصاد العالمي، وهذا يعنى أن الاقتصاد يكون منافسا عالميا إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد.

فالحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة، والمنافسة بين الحكومات هي منافسة من اجل النمو الاقتصادي، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفء، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم في النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدي إلى نتائج جيدة.¹⁵

ويضيف الاقتصادي " لسترثارو" قائلا، انه في ظل اقتصاد السوق فان الاستجابة الأولية لتحسين التنافسية يجب أن يقع على المنشأة من خلال تبني أفضل التطبيقات التكنولوجية والإدارية، ومن خلال مقارنة أدائها بالمنشآت الأفضل في العالم، ولكن متى ظهر عدم كمال في السوق يحد من قدرة المنشآت على تحسين أدائها فإن الحكومة يجب أن تتدخل. فالحكومة تخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها.

3- تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على السؤال الذي جاء في المقدمة، وهو " هل نجحت الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال مواتية وتنافسية مقارنة بالمنافسين العالميين بحيث تنعكس في تعزيز قدراتها التنافسية."

وفي سبيل الوصول إلى الإجابة، سوف يتم تحليل عدد من المؤشرات المركبة والبسيطة، والتي تعبر عن بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري، ومقارنة وضع الجزائر بمجموعة من دول العالم.

حيث هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي تسعى إلى تقييم بيئات الأعمال ومناخ الاستثمار وتنافسية الدول .

على الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار أو راسعي السياسات ورجال الأعمال

والمستثمرين، فهي تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة مما يمكن من المفاضلة بينها، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل.

3-1 تحليل بيئة الأعمال في الجزائر

وضع تقرير أداء أنشطة الأعمال الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية لشؤون تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص التابعة للبنك الدولي وقيم بيئة الأعمال التجارية في 181 دولة ومدى تنافسيتها الاستثمارية على مدى 5 سنوات، الجزائر في المرتبة الـ 14 عربيا والـ 132 عالميا نتيجة تأخرها في تطبيق الإصلاحات وتذليل الصعوبات في بيئتها الاستثمارية. وفقدت الجزائر مرتبتين في التصنيف العالمي بعدما احتلت في تقرير 2008 المرتبة الـ 130 من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، كونها لم تجر أي إصلاح إيجابي ولم تسجل أي نقطة في المؤشرات المعتمدة عامي 2007-2008 يقضي بتحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءاتها.

وفي ما يلي نعرض لأوضاع الجزائر المقارنة في ما يتعلق ببيئة الأعمال التنافسية، استنادا إلى بعض المؤشرات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية، وهي مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية، والمؤشر المركب للمخاطر القطرية.

أ- مؤشر بيئة أداء الأعمال

الغرض من مؤشر بيئة أداء الأعمال هو رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار ويستند المؤشر إلى مؤشرين فرعيين مؤشرجاري ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية، ومؤشر مستقبلي يستند إلى الاستشراف المستقبلي خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويعتمد هذا المؤشر على خمسة مستويات تعكس درجة جاذبية القطر لأداء الأعمال، وهي: جيد جدا (قيمة أكبر من 8.0) - جيد (6.5-8.0) - معتدل (5.5-6.4) - ضعيف (5.0-5.4) - ضعيف جدا (أقل من 5.0)

يشار إلى أنه يتم ترتيب البلدان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بناء على 10 مؤشرات حول أنظمة الأعمال التجارية، تسجل الوقت والتكاليف اللازمة لتلبية الشروط القانونية لبدء عمل تجاري وتشغيله، وإقامة تجارة حول الحدود، ودفع الضرائب، وتصفية نشاط تجاري.¹⁶

حسب التقرير تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 عالميا للسنة الثانية على التوالي من مجموع 186 بلدا.

وقد أشار التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية. وهو ما كان واضحا في تقارير 2006 إلى 2011.

وتحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة.

وقد قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 11 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجنائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا.

في نفس السياق، سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113، من جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية

تعنى الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعنى غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه. ويدل المؤشر على حرية اقتصادية كاملة إذا أخذ القيمة من (2-2.95)، وحرية اقتصادية شبه كاملة إذا أخذ القيمة من (2-2.95)، ويدل على ضعف الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة من (3-3.95) وأخيرا يدل على انعدام الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة

(4.5-4)

ووضع التقرير الخاص بالحرية الاقتصادية الصادر عن المؤسسة الأمريكية "هيريتاج"، الجزائر ضمن البلدان المغلقة، والتي لا تتمتع بحرية اقتصادية. فقد احتلت المرتبة 140 عالميا من أصل 179 دولة مصنفة، متراجعة بمرتبة واحدة عن سنة 2010، كما صنفت في المرتبة 15 من ضمن 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹⁷

في نفس السياق، اعتبر التقرير أن الاقتصاد الجزائري يدخل ضمن "الاقتصاديات غير الحرة على العموم"، حيث تحصل على معدل 51% ، متراجعة بـ 4.1 نقطة مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2010. وتظل الجزائر بعيدة عن المتوسط الدولي المقدر بـ 59,5% ، والمعدل الإقليمي البالغ 60,6% ، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، حيث أظهرت الدراسة أن الجزائر وسوريا وموريتانيا وتونس لديها أدنى مستويات من الحرية الاقتصادية بين الدول العربية.

وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

ج- مؤشر الشفافية

هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية في إطار محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات.

ويأخذ المؤشر القيمة (صفر) للدلالة على درجة فساد عالية، والقيمة (10) للدلالة على درجة شفافية عالية، وبين القيمتين يوجد مستويات متدرجة من الشفافية¹⁸

وصنفت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر في المرتبة 112 عالميا من أصل 183 دولة في سلم الفساد في تقريرها لعام 2011، بعدما كانت في المرتبة 105 العام 2010.

وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 2.9 من أصل 10 في ترتيب الفساد وتعتبر منظمة الشفافية العالمية حصول أي دولة على أقل من 03 نقاط مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع وانعدام الإرادة لمحاربته .

د- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ، يسعى هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، من خلال تحديد مدى قدرة كل بلد على تسديد التزاماته المالية ، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ،مؤشر تقييم المخاطر المالية.

ويغطي المؤشر (140) دولة منها (18) دولة عربية، وصنفت الجزائر الداخلة في المؤشر سنة (2006) ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة إذ بلغ مؤشرها (77.8) ، وجاءت الجزائر في المرتبة 70 سنة 2009، والمرتبة 72 سنة 2010، و بالتالي صنفت خلال هاتين السنتين ضمن الدول ذات المخاطرة المنخفضة.

ومن خلال النظر إلى وضع الجزائر طبقا للمؤشرات العالمية تأتي الجزائر في الرتب المتأخرة مقارنة بدول مثل: أيرلندا، ماليزيا، الكويت، الأمر الذي يتطلب بذل مجهودات كبيرة نحو توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

2-3 تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري

إن تأخر الجزائر في إجراء تغييرات تشريعية في مجال تحديث الأنظمة الضريبية، وتحرير الاقتصاد، وإصلاحات أخرى في قطاعات المال والمصارف والتأمين، والتوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، أدى إلى تأخر الجزائر في موقعها الاقتصادي الدولي وتأخر هام في الاستثمار خلال السنوات الأخيرة الأمر الذي أدى إلى تأخر صادرات القطاع الخاص بمقدار ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام 2000 كل ذلك انعكس على قدرة وإمكانية القطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

وكان من نتيجة ما تقدم تدهور مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر، مما أدى إلى ضعف الاستثمار الخاص و الأجنبي، وبالتالي ضعف الصادرات غير النفطية، كل ذلك كان له الأثر الكبير على تنافسية الجزائر العالمية.

1-2-3 تنافسية الجزائر حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

أظهر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تراجع مرتبة الجزائر التنافسية حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، إلى المرتبة (86) من بين (139) دولة العام 2010 مقارنةً مع المرتبة (83) من بين (133) العام 2009

و استمرت مرتبة الجزائر التنافسية في التراجع، لتحتل المرتبة (87) العام 2011¹⁹، و المرتبة (110) العام 2012، و تراجعت مرتبة الجزائر في المقاطع الأساسية و المحاور الفرعية المكونة للمؤشر الإجمالي، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال 2010-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2010-2011 (من بين 139 دولة)	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2011-2012 (من بين 142 دولة)	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2013 (من بين 144 دولة)
المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية	80	75	89
المحور الأول: المؤسسات	98	127	141
المحور الثاني: البنية التحتية	87	93	100

23	19	57	المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي
93	82	77	المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي
136	122	107	المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة
108	101	98	المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب
143	134	126	المحور السادس: كفاءة السوق
144	137	123	المحور السابع: كفاءة سوق العمل
142	137	135	المحور الثامن: تطور الأسواق المالية
133	120	106	المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية
49	47	50	المحور العاشر: حجم السوق
144	136	108	المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور
144	135	108	المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال
141	132	107	المحور الثاني عشر: الابتكار

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على تقارير التنافسية العالمي (WEF) 2011-2010-2009

يلاحظ من الجدول أن ترتيب الجزائر في مقطع المتطلبات الأساسية، قد شهد تحسنا خلال عامي 2011 و 2012 لينتقل من الرتبة 80 إلى الرتبة 75، وذلك بسبب الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، على إثر ارتفاع أسعار البترول وهذا ما يؤكد محور بيئة الاقتصاد الكلي، ليشهد بعدها انخفاضا ملحوظا خلال السنتين الأخيرتين،

أما إذا تتبعنا ترتيب الجزائر في مقطع معززات الكفاءة، فإننا نلاحظ أن ترتيب الجزائر ضعيف فيها رغم أنه شهد تحسنا عام 2009، ليعاود التراجع عامي 2010-2011، و 2012-2013، هذا ما ينطبق على كل المؤشرات التي تندرج ضمن هذا المقطع،

أما المقطع الثالث فترتيب الجزائر فيه ضعيف جدا خاصة عام 2013، مما يدل على بعد الجزائر عن مجال الاقتصاديات الأكثر تنافسية والتي تعتمد على الإبداع والابتكار.

ويلاحظ أن أغلب المؤشرات تعاني من نقص واضح، وأشارت نتائج مسح آراء قادة الرأي في القطاع الخاص في الجزائر للعام 2011، إلى أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، مما يستوجب القيام بمزيد من الإصلاحات.

2-2-3 تنافسية الجزائر حسب المعهد العربي للتخطيط

يصدر المعهد العربي تقريراً حول وضع القدرة التنافسية للدول العربية كل ثلاث سنوات وقد صدر التقرير الأول عام 2003، آخر تقرير صدر العام 2012، يختلف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكيل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية.

ولقد ميز تقرير التنافسية العربية بين ما أسماها التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، على اعتبار أن الأولى لا تضمن بالضرورة الثانية، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، وتعني التنافسية الكامنة القدرات طويلة الأجل التي تؤثر على التنافسية، وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الهدف يكمن في الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط وبناءً على ذلك فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة.

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012.

الجدول رقم 3: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012

مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
0.39	0.33	0.36	24

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، ص 28

احتلت الجزائر المرتبة 24 في مؤشر التنافسية العربية للعام 2012، من بين 30 دولة شملها التقرير (17 دولة عربية و الباقي دول المقارنة)، و بالتالي فقد جاءت الجزائر في الرتب الأخيرة، مما يعكس ضعف أداء الجزائر مكونات مؤشر التنافسية العربية، السالفة الذكر.

ثالثاً: السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الجزائري .

1-3 معوقات بيئة الأعمال في الجزائر

أشارت العديد من التقارير العالمية والعربية إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الصناعية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على بيئة الأعمال الصناعية الجزائرية وانتقدت الهيئات الدولية ما اعتبرته كوابح أمام الاستثمار، وهيمنة ثلوث صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي والبيروقراطية والرشوة.

حيث أبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر، في تقرير 2011 ويتعلق بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال. وتظل الجزائر، حسب التقرير من الجهات الصعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد

الإجراءات والتدابير والمطالبات بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، وحدد التقرير الدولي الصادر عن البنك الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة (23%)، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة (14%).

واعتبر 10% من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة 8%.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي فقد حدد أهم عوائق الاستثمار والتي تعكس أوجه الضعف في أداء الجزائر في تقريره العالمي عن التنافسية لعام 2011 حسب الترتيب في المجالات التالية:

- ❖ البيروقراطية وعدم كفاءة الإدارة العامة
- ❖ ضعف الحصول على التمويل
- ❖ الفساد.
- ❖ عدم كفاءة تدريب القوى العاملة
- ❖ عدم استقرار السياسات العامة
- ❖ ضعف البنى التحتية
- ❖ ضعف أخلاقيات الأعمال في وسط القوى العاملة
- ❖ نظام سعر الصرف
- ❖ معدلات الضرائب
- ❖ القوانين الضريبية

2-3 سياسات دعم بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري

على الرغم من تبني الحكومة الجزائرية للعديد من الإصلاحات في مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، إلا أنها تبقى غير كافية، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال الجزائرية، وذلك في مختلف المستويات.

1- السياسة الاستثمارية: على الرغم من المحاولات الواضحة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، من أهمها تقديم حوافز حقيقية ترتبط بالأهداف المستهدفة أهداف توفير فرص العمل وتنمية الصادرات – وتقديم خدمات حقيقية للمستثمر، والمساعدة في دراسات الجدوى، ونشر المنتجات على شبكة الإنترنت، والاهتمام المكثف بنشاط التسويق

والترويج، ورد جزء من تكلفة الاستثمار، وإزالة التكاليف الإضافية على المستثمرين، مع الأخذ في الاعتبار وضع المنافسين في مجال جذب الاستثمارات، وضرورة بذل المزيد من الجهود لدعوة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير وتوفير فرص العمل، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التي يتمتع بهما، وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Outsourcing، والتزويد الخارجي Subcontracting

2- السياسة المالية: رغم الإصلاحات و الحوافز الضريبية المتبعة في الجزائر، إلا أن أسعار الضريبة في الجزائر أعلى بكثير من بعض الاقتصاديات النامية المتنافسة معها على جذب الاستثمارات الأجنبية. لذا هناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبي عن طريق خفض معدلات الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، وضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية، والعمل على تدعيم عوامل تحقيق الثقة بين المستثمرين و الحكومة .

3- السياسة النقدية: حيث يجب تخفيض سعر الخصم، ومن ثم أسعار الفائدة على القروض، تخفيضات إضافية لنسبة الاحتياطي القانوني، والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية، وربط العملة الوطنية بعملات مختلفة ليس الدولار فقط لضمان مرونة هذا السعر، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات مقابل أهم الشركاء التجاريين، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

4- السياسة التجارية: لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبيا مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، كما يشوب التعريف الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها، وأيضا في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية، لذا يجب إصلاح هيكل التعريف الجمركية وإزالة التشوهات فيه. وكذلك إزالة العوائق التي تقيد التصدير من خلال تخفيض تكلفة التعامل في الموانئ، استنادا إلى بنية أساسية تجارية كفئة.

7- سياسة تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية: ينبغي توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشآت، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية بمثابة محور أساسي من محاور إستراتيجية التحديث. هذا وعلى الرغم من وجود تشريع لحماية حقوق الملكية الفكرية، إلا أن هناك حاجة ماسة لتفعيله من خلال جهاز مختص يطبقه، ويعتبر هذا من الأمور الحاسمة لجذب للاستثمارات الأجنبية التي تنفق بشكل كبير على البحث والتطوير.

8- إجراءات أخرى: هناك إجراءات أخرى من شأنها تحسين بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري مثل²⁰

- ✓ تطوير القواعد الصناعية و ذلك من خلال تطوير إدارة الموارد البشرية، التجهيزات الأساسية، الإصلاحات المؤسسية، تطوير خدمات المال والأعمال
- ✓ السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي.
- ✓ الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي .
- ✓ هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز.
- ✓ فضلا عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية.

- ✓ تحديث الجهاز الإداري للدولة وجعل الموظف العام خادماً لأفراد المجتمع وليس العكس.
- ✓ تحديث النظام التشريعي، وسرعة الفصل في منازعات الاستثمار وقضايا القانون المدني، وتبسيط إجراءات التقاضي.

✓ القضاء على كافة مظاهر الفساد، وتبني ممارسات أكثر شفافية في عملية صنع واتخاذ القرار.

الخاتمة :

في الأخير نرى أن بيئة الأعمال الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد، وأن الصورة العامة لأداء الجزائر في مجال التنافسية الدولية غير جيدة، وتبقى مرتبة الجزائر التنافسية عالمياً أو إقليمياً متأخرة ولسنوات، فلم تتعدى و في أحسن مراتبها المرتبة 71 العام 2004، وبالتالي لم تنجح الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار وداعمة للقدرات التنافسية.

وفي هذا الصدد، فإن الرسالة التي تود ورقة العمل الحالية توصليها هي أن يجدر بقطاع الأعمال و الحكومة في الجزائر أن يعييا تماماً أن التنافسية قد أصبحت واقعاً لا يمكن تجاوزه وبالتالي يجب التعامل معه والتفكير بشكل جدي والتركيز على الجودة والكفاءة ورفع مستوى الإنتاجية وفتح المجال أمام التقنيات المتقدمة والابتكار.

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

- التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نموهم عدل لانتاج داخلي خام، ولقياس التنافسية هنا مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دورياً عن كل دولة.

- تظهر مؤشرات التنافسية بقاء مرتبة الجزائر التنافسية عالمياً أو إقليمياً متأخرة ولسنوات، و بالتالي لم تنجح الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار وداعمة للقدرات التنافسية، حيث تكمن أهم نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري والتي أدت إلى إضعاف تنافسيها فيما يلي :

* ضعف المؤسسات الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة خاصة في ظل مساعي الدولة نحو الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية، أين ستواجه المنتجات الجزائرية منتجات عالمية عالية الجودة.

* ضعف البنى التحتية الفيزيائية.

* ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

* عدم الاهتمام الكافي بالتنمية البشرية.

* ضعف الخدمات المالية.

*ضعف البنى التحتية الإدارية.

_ رغم الاصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، فالقوائض التي عرفها الميزان التجاري الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول، لم تعكس تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري، وذلك أن قطاع المحروقات مازال يسيطر على جل صادرات الجزائر، أي أن الاصلاحات لم تخرج من دائرة أحادية التصدير، كما أن الملاحظ للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يجد أن هذا الفائض لم يحدث تحسنا على هذه الأوضاع، فمازال الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكل البطالة، الى جانب ضعف انتاجية عناصر الانتاج.

_ تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات. ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري، بسبب غياب مناخ استثماري محفز أهم ما يعيبه، مستويات جد ضعيفة من الحاكمية أو الإدارة الرشيدة، مقابل انتشار كبير للبيروقراطية و الفساد الاداري، وشبه غياب لحرية اقتصادية داعمة للتنمية الاقتصادية والبشرية،

_ يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة...الخ.

_ لتحقيق قدرة تنافسية عالية لابد من تبني الحكومة الجزائرية استراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

_ وكل ما سبق يشير إلى أن مساعي الجزائر الأخيرة وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ويدل هذا على أن سيرورة وفاعلية الاصلاحات في الجزائر لا تواكب سيرورة وفعالية الاصلاحات في الدول المنافسة.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

- ❖ ضمان شفافية أكبر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي.
- ❖ إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة...الخ، وكذا توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.

❖ تنمية الموارد البشرية من خلال التأكيد على أهمية التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير في عملية التنمية الصناعية إذ بدو ذلك يتعذر تحقيق تنمية مستدامة وكذلك من خل اتوظيف استثمارات طويلة المدى في التنمية البشرية.

الهوامش

1. UNCTAD, **The relationship between competition, competitiveness, and development** Issues note for the 4th session of the Trade and Development Board, Geneva, 3-5 July 2002, p.5.
2. عبد الرحمن ابراهيم حلمي : " **التنافسية في ظل العولمة** " ، مجلة المدير العربي ، العدد 138 ، ابريل، 2000 ، ص 15
3. OECD ، " **Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy** " ، OECD ، 1997 ، Paris ، p20
4. نوير طارق، **دور الحكومة الداعمة للتنافسية: حالة مصر** ، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون ، 2003 ، ص 5 ، ديسمبر
5. Debonneuil michele et Fontagné lionel, " **Compétitivité** ", conseil d'analyse économique, Paris, 2003, p13
6. بلقاسم العباس، **التنافسية و طرق قياسها** ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون ، ديسمبر، 2003، ص 9
7. نوير طارق ، مرجع سابق، ص 12
8. Klaus schwab, **the global competitiveness report** , world economic forum , geneva. 2012 , p 64
9. Gregoire stephane et Maurel française. " **Les indices de compétitivité des pays: interprétation et limites** ", INSEE, Octobre 2002, P4
10. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 20
11. World bank, world development indicators. report 2005
12. حربي عريقات ، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي** ، الملتقى العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن ، 04 - 05 جويلية 2007 ، ص 8
13. M. PORTER , **the competitive advantage of nations** , the free press, London, 1990, p45
14. Krugman, Paul , (1994) " **Competitiveness : A Dangerous Obsession** " , Foreign Affairs , March/ April , Vol. 73 , 1994 , p53
15. نسرين بركات ، " **مفهوم التنافسية والتجارة الدولية الناجحة في انفاذ الأسواق الدولية** " ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001 ، ص 20
16. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2010، ص 30
17. The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.org/index>
18. **Transparency International, Annual Report, 2010** ; p50
19. World Competitiveness Report WEF 2010-2011; p60
20. زايري بلقاسم، بن لحسن الهواري، **تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري**، "الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرسمي" ، ورقلة ، نوفمبر، 2007، ص 10